

رئاسة مجلس الوزراء تلزم أشغال ترميم خزان مائي في منطقة الشريقي في بلدة الخيام قضاء مرجعيون التي تضررت نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية
مجلس الجنوب بعد تاريخ ٢٠٢٣/١٠/٨ الى مقدم السعر الادنى مؤسسة الحشيمي للتجارة العامة والمقاولات بقيمة /١,٨٨٣,٥٢٥,٧٠٠ ل.ل.

إن مجلس إدارة مجلس الجنوب

بناء على قرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٢٣/٣ تاريخ ٢٠٢٣/١/١٨ (تكليف السيد هاشم حيدر القيام بمهام رئيس مجلس إدارة مجلس الجنوب لحين تعيين رئيس مجلس إدارة اصيل) .

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٩٢/٢ تاريخ ٢٠٠٠/٨/١٦ (التمديد لمجلس إدارة مجلس الجنوب لغاية تعيين مجلس إدارة جديد).

بناء على قرار مجلس الادارة الفوري رقم ٤٥٩٧ تاريخ ٢٠٢١/٤/٢٢ (اخذ العلم بكتاب دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٨/ص تاريخ ٢٠٢١/٤/١٥ الموجه لجانب عضو مجلس الادارة الدكتور يوسف دوغان والمتضمن الطلب اليه الاستمرار بممارسة مهامه كعضو متفرغ في مجلس إدارة مجلس الجنوب لحين عرض الموضوع على مجلس الوزراء).

بناء على المرسوم رقم ٣١٣٤ تاريخ ٢٠١٦/٤/٧ (تعيين مراقب مالي عام لدى مجلس الجنوب) .

بناء على المرسوم رقم ٤٠١٤ تاريخ ١٩٨١/٣/٣١ (تنظيم مجلس الجنوب) .

بناء على المرسوم رقم ٤١١٣ تاريخ ١٩٨١/٧/١ (النظام المالي وتعديلاته) .

بناء على القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ (قانون الشراء العام) لا سيما المادة "٥٨" منه (طلب عروض اسعار على اساس تنزيل معوي) .

بناء على المرسوم رقم ١٠٧٤ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٣ (نقل اعتماد من احتياطات الموازنة العامة الى موازنة مجلس الجنوب للعام ٢٠٢٥ بقيمة /١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.) .

بناء على كتاب رئيس بلدية الخيام قضاء مرجعيون بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٨ المسجل لدى قلم المجلس برقم ٢٠٢٥/٥١٩١ الموجه إلى "الرئيس" المتضمن طلب المساعدة في إعادة ترميم وإصلاح خزان مياه الشريقي في البلدة والذي تضرر نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية على البلدة .

بناء على إحالة "الرئيس" الموجهة إلى المصلحة الفنية للكشف والإفادة..

بناء على إحالة المصلحة الفنية للموجهة الى "الرئيس" المسجلة لدى قلم المصلحة الفنية برقم ٢٠٢٥/٦٥٣ المتضمنة ملف تلزم أشغال ترميم خزان مائي في منطقة الشريقي في بلدة الخيام قضاء مرجعيون مرفقة بالكشف التخميني ولائحة الاسعار.

بناء على إحالة " الرئيس " الموجهة الى وحدة الشراء المتضمنة تأمين عروض اسعار (بطريقة طلب عروض اسعار على اساس تنزيل معوي) سنداً للمادة ٥٨ من قانون الشراء العام.

بناء على محضر تسجيل العروض الصادر عن مصلحة الديوان بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١٢ المرفق بعرضي أسعار عائدة لأشغال

ترميم خزان مائي في منطقة الشريقي في بلدة الخيام قضاء مرجعيون.

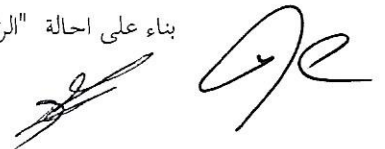
بناء على إحالة لجنة التلزم تاريخ ٢٠٢٥/١١/١٢ المرفقة بالملف العائد لتلزم أشغال ترميم خزان مائي في منطقة الشريقي في بلدة

الخيام قضاء مرجعيون الذي نتج عنه إرساء الالتزام مؤقتاً على صاحب العرض الادنى مؤسسة الحشيمي للتجارة العامة والمقاولات

بقيمة اجمالية قدرها /١,٨٨٣,٥٢٥,٧٠٠ ل.ل. بعد تنزيل معوي قدره ٢% على أسعار الادارة البالغة /١,٩٢١,٩٦٥,٠٠٠ ل.ل.

متضمنة الضريبة على القيمة المضافة.

بناء على إحالة "الرئيس" بالعرض على مجلس الإدارة لإتخاذ قرار فوري بالشأن.

رئاسة مجلس الوزراء تلزم أشغال ترميم خزان مائي في منطقة الشريقي في بلدة الخيام قضاء مرجعيون التي تضررت نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية
مجلس الجنوب بعد تاريخ ٢٠٢٣/١٠/٨ الى مقدم السعر الادنى مؤسسة الحشيمي للتجارة العامة والمقاولات بقيمة /١,٨٨٣,٥٢٥,٧٠٠ ل.ل.

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى : الموافقة على محضر لجنة التلزم المؤرخ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١١ العائد لتلزم أشغال ترميم خزان مائي في منطقة الشريقي في بلدة الخيام قضاء مرجعيون وارساء الصفقة نهائياً على مقدم العرض الادنى مؤسسة الحشيمي للتجارة العامة والمقاولات بقيمة /١,٦٩٦,٨٧٠,٠٠٠ ل.ل. بالإضافة الى الضريبة على القيمة المضافة /١٨٦,٦٥٥,٧٠٠ ل.ل. لتصبح قيمة الاشغال الإجمالية /١,٨٨٣,٥٢٥,٧٠٠ ل.ل. فقط مليار ومائتا وثلثة وثمانون مليوناً وخمسمائة وخمسة وعشرون ألفاً وسبعمائة ليرة لبنانية لا غير بعد تنزيل مئوي قدره ٢% على أسعار الادارة البالغة /١,٩٢١,٩٦٥,٠٠٠ ل.ل. ذلك سنداً للمادة ٥٨ من قانون الشراء العام (طلب عروض اسعار على اساس تنزيل مئوي).

المادة الثانية : تؤخذ الإعتمادات المالية البالغة /١,٨٨٣,٥٢٥,٧٠٠ ل.ل. من المرسوم ١٠٧٤ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٣ (نقل إعتماد من احتياط الموازنة العامة إلى موازنة مجلس الجنوب للعام ٢٠٢٥ بقيمة /١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. لاستكمال ترميم الباقي من المباني الرسمية والبنية التحتية المتضررة نتيجة العدوان الاسرائيلي بعد تاريخ ٢٠٢٣/١٠/٨).

المادة الثالثة : يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة.

بيروت في: ٢٠٢٥/١١/١٧

رئيس مجلس الادارة بالتكليف

هاشم حيدر

نائب رئيس مجلس الادارة

جان مجليل

امين سر مجلس الادارة بالتكليف

عزات الغول

عضو مجلس الادارة

يوسف دوغان

يبلغ الى :

- المراقب المالي العام
- مصلحة الديوان
- مصلحة المحاسبة
- المصلحة الفنية